

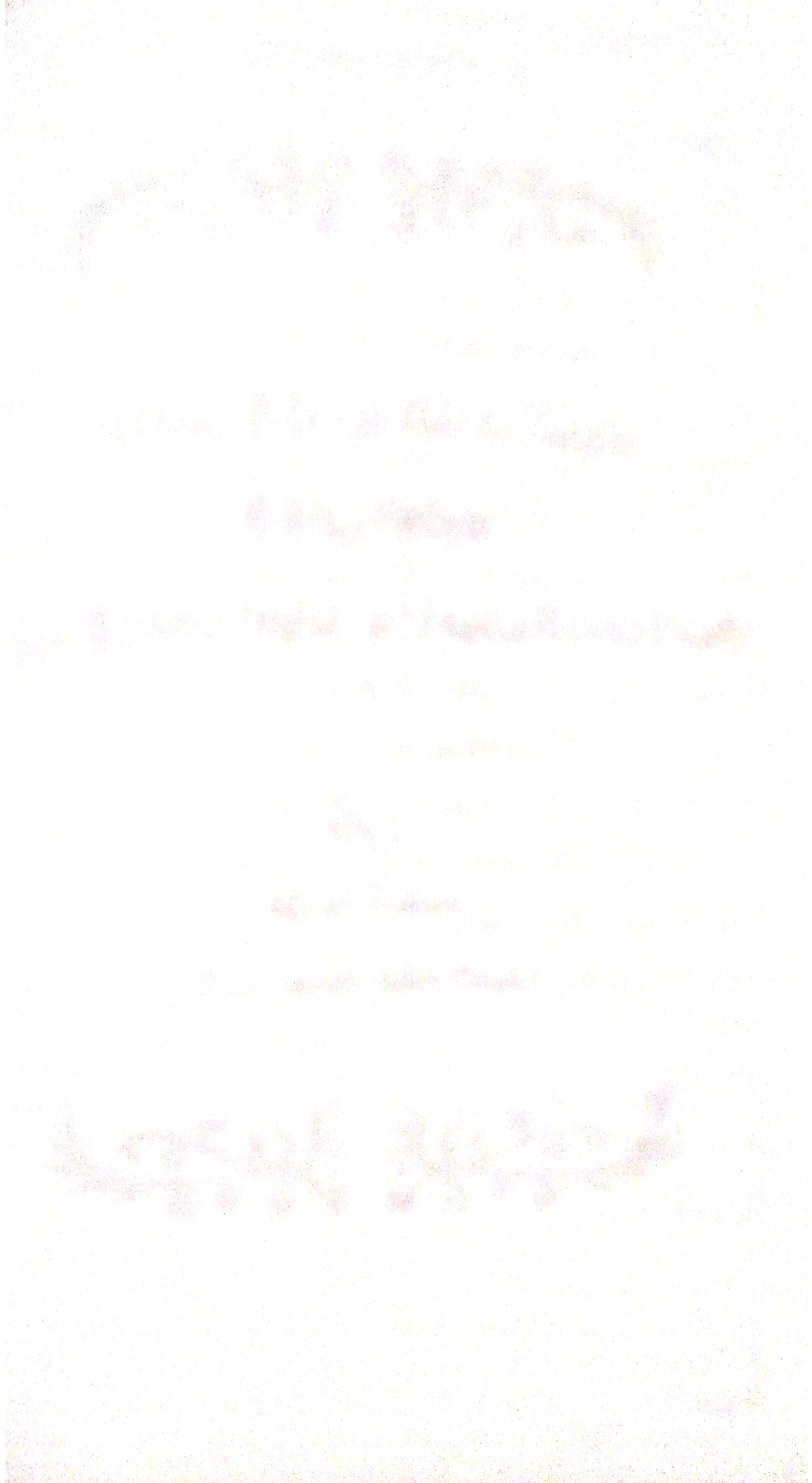
أثر المعنى في توجيه الشاهد النحوي
في كتابي العكبري
«البيان في إعراب القرآن» و «إعراب الحديث النبوي»

دكتور

فوزية القضاة

الأردن - جامعة البلقاء التطبيقية









ملخص البحث

موضوع

هذا البحث هو بعض المسائل التي أثارها العكبري في شواهد كتابيه "التبيان في إعراب القرآن" و "إعراب الحديث النبوي" والذي لفت انتباهي تصريحه في كتابيه أنه لن يقع في أخطاء غيره من النحاة الذين خلطوا الإعراب بالمعنى و وعد بذلك في مقدمة كتابيه^(١).

وبعد التقصي في شواهد العكبري والمسائل التي عرض لها فإني وجدته قد وفى بوعده إلى حد كبير إذ لم يكن يمس المعنى إلا مساً وبالقدر الذي يحتاج إليه في توضيح الآراء النحوية، إلا أنه لم يستطع التخلص تماماً من اللجوء إلى المعنى في بعض توجيهاته الإعرابية، فالإعراب فرع على المعنى كما يقولون و مثال ذلك: حديث موسى والخضر عليهما السلام "فكلموهم أن يحملوهما، فعرف الخضر فحملوهما..."^(٢). حيث لجأ إلى المعنى في توضيح سبب جمع الضمير في (فكلموهم) و تثنيته في (يحملوهما) و (فحملوهما)^(٣) فقال: " المعنى أن موسى والخضر ويوشع قالوا لأصحاب السفينة: هل تحملوننا؟

(١) التبيان في إعراب القرآن، ٢، لأبي البقاء العكبري، تحقيق محمد علي البجاوي، القاهرة، مطبعة عيسى الحلبي. وإعراب الحديث النبوي لأبي البقاء العكبري، تحقيق عبد الإله نبهان، دمشق، مطبعة زيد بن ثابت،

١٣٩٧ هجري، ١٩٧٧ م

(٢) انظر إعراب الحديث النبوي.

(٣) السابق نفسه.



فعرفوا الخضر فحملوهم، فجمع الضمير في (كَلَمَوْهم) على الأصل وتثنى (حملوهما) لأنهما المتبوعان و يوشع تبع لهم.

والعكبري يلجأ إلى المعنى للفصل في بعض المسائل الخلافية بين البصريين و الكوفيين، ففي قوله تعالى: "إنا كل شيء خلقناه بقدر" (١)، يقف إلى جانب الكوفيين في نصب (كل) بفعل محذوف يفسره المذكور و يضعف رأي البصريين الذين يرون رفع (كل) اجود، و يعلل ذلك بقوله: و إنما كان النصب اقوى لدلالته على عموم الخلق، والرفع لا يدل على عمومه، بل يفيد أن كل شيء مخلوق فهو بقدر.

وابو البقاء يذهب إلى ما هو أبعد من ذلك إذ يستعين أحيانا بأسباب النزول لأنها تلقي الضوء على معنى الآية و مقصدها لتوضيح رأيه أو للاستدلال بالشاهد القرآني ففي الآية الكريمة "ليس بأمانيكم ولا أماني أهل الكتاب..." (٢)، قال أبو البقاء: "اسم ليس مضمرة فيها ولم يتقدم له ذكر و إنما دل عليه الآية وذلك أنهم قالوا: نحن أصحاب الجنة، وقالت النصراني ذلك، وقال المشركون: لا نبعث، فقال: ليس بأمانيكم؛ أي ليس ما ادّعيتموه" (٣).

(١) سورة القمر: الآية (٤٩).

(٢) سورة النساء: الآية (١٢٣).

(٣) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري، ٣٠٦-٣٠٥،

تحقيق مازن مبارك و محمد علي حمد الله، ومراجعة سعيد الأفغاني،

بيروت، طبع و توزيع دار الفكر،



Research Abstract:

This research aims at some issues dealt by AL-Akbari in quotations in his two books; 'AL-Tibyan Fi 'Irab Al-Koran' and Irab Al- Nabawi. The researcher was attention to his declaration in his books, which he did not make any mistake of other grammarians who mixed between grammatical analysis and meaning. He committed for that in his books 'introduction'⁽¹⁾.

(¹) AL-Tibyan Fi 'Irab Koran, ٢, Abi AL-Baqa' AL-Akbari, edited by Muhammad Ali AL-Bajawi, cairo, Isa AL-Halbi Press. 'Irab AL-Hadith AL-Nabawi, Abi Baqa' AL-Akbari, edited by Abdellah Nabhan, Demscus, Zaid Bin Thabit Press, ١٩٣٧ h. / ١٩٧٧ A.D.



After investigation in AL-Akbari's quotations and the issues, which he dealt with, the researcher found that he carried out his commitment to the large extent in which he dealt with the meaning as necessary as to illustrate the grammatical points of view. However, he diminished partly dealing with the meaning in some grammatical direction. The grammatical analysis is a branch of meaning as said such as "The talk between Musa and AL-Khadir – peace upon them: They spoke to them to pick them up, AL-Khadir knew, they picked them up...^(١). He dealt with the meaning to show the reason of pronoun's plurality in (fakiluhum) and its duality in (yuhamiluhuma) and (fahamuluhuma) ^(٢). He said "the meaning is that Musa, AL-Khadir and Yushia asked ship's holders: Did you pick us up? They knew AL-Khadir and so picked them up. The pronoun is pleural in "they spoke to them (kaluhum) in the origin and make dual in they picked them up (hamluhuma)

(١) See the analysis of Hadith AL-Nabawi:°

(٢) The previous same source.



because they were dependant and Yusha' depended on them.

AL-'Abkari depends on the meaning to separate between some problematic issues among Bassreen and Kufeen in God saying: "We create every thing in the best way possible". He agrees with AL-Kufeen in which every (kul) is in accusative case due to the verb deleted and underlying understood.

He weakens AL-Bassreen view that (every) (kul) is in nominative case better. He explains that in his saying: "The accusative case is strong because it denotes not all creatures and nominative case indicates all but it means that thing is created in the best way possible.

د. فاضل الباقا
Abu AL-Baqa' believes to be unlikely that the use of descending reasons is rarely because they tackle the meaning of verse and its end to clarify his view or show the Koran quotation as in the verse of Holy Koran: "It did not happen by your claims and not the claims of Christians and Jews...⁽¹⁾. Abu AL-Baqa' said: "noun followed (not) (laysa) is implicit and is not mentioned before. However, the verse points out it in their saying: "We are paradise residents'. The Christians said that. Moreover, polytheists said: "We do not resurrect'. He said: "This is not your claim', that is not what you claimed'.

(¹) Moghani AL-Labib about Kutub AL-Areeb Ibn-Hisham AL-Ansari, ٣٠٥-٣٠٦, edited by Mazin Mubarak and Muhammad Ali Hamadallah, reviewed by SaeedAL-Afaghani, Beirut, printed and distributed by Dar AL-Kiker, fifth edition, ١٩٧٩ A.D.



تصنيف

تنحصر مهمة هذا البحث في الكشف عن الشواهد النحوية في كتابي العكبري: التبيان في إعراب القرآن، وإعراب الحديث النبوي، ثم تصنيف تلك الشواهد، بحسب الأبواب النحوية، واستخراج ما فيها من مسائل نحوية.

ولقد قام المنهج في دراسة المسائل على سبيل الاختيار لعدد منها كنماذج لتلك المسائل، ومن وجهة نظر الباحثة فإن المسائل المختارة كانت الأكثر أهمية للدراسة، إضافة إلى أن بحثاً كهذا لا يحتمل دراسة المزيد من المسائل.



مسألة على (أحكام الفاعل)

الأصل في الفعل إذا أسند إلى الفاعل الظاهر أن يتجرد من علامة التثنية والجمع، ولكننا نجد في اللغة الفصيحة شواهد سواء أكانت قرآنية أم حديثية أم شعرية، وردت وقد جاء ما ظاهره إسناد الفعل إلى فاعلين في آن واحد.

وقد وجدت مثل هذه الشواهد في كتاب العكبري، التبيان، وإعراب الحديث النبوي، ومن هذه الشواهد:

١- شواهد انقرآن الكريم، قوله تعالى^(١): (ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ)، وقوله تعالى^(٢): (وَأَسْرُوا النِّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا).

٢- شواهد من الحديث النبوي الشريف، قوله (صلى الله عليه وسلم)^(٣): (فَكُنْ أَمَهَاتِي يَحْتُثَّنِي).

الأشكال فيما سبق في إثبات علامة الجمع مع الفعل، مع تقدمه على ما هو مستند إليه، والمعروف تجريد الفعل من علامتي التثنية والجمع إذا تقدم استغناء بما في المسند إليه من العلامات الدالة على التثنية أو الجمع، نحو: لعب الولدان، لعب الأولاد، لعبت البنات.

وذكر العكبري في إعراب الآية الأولى (عموا وصموا كثير منهم) (كثير منهم) هو خبر لمبتدأ محذوف، أي العمى والصم كثير، وقيل: هو

(١) سورة المائدة الآية (٧١).

(٢) سورة الأنبياء آية (٣).

(٣) إعراب الحديث النبوي (٢٨).



بدل من ضمير الفاعل في صمّوا، وقيل: هو مبتدأ والجملة قبله خبر عنه أي كثير منهم عموا، وهو ضعيف، لأن الفعل قد وقع في موضعه فلا ينوي به غيره.

وقيل: الواو علامة جمع الاسم، و(كثير) فاعل صمّوا^(١). وفي كلامه حول إعراب الآية الثانية: (وأسروا النجوى الذين ظلموا). قال: قوله تعالى: (الذين ظلموا) في موضعه ثلاثة أوجه! أحدها - الرفع وفيه أربعة أوجه: أحدها: أن يكون بدلاً من الواو في (أسروا)، والثاني: أن يكون فاعلاً، والثالث: حرف للجمع، لا الاسم^(٢).

وقال في إعرابه للحديث السابق، أن (النون) في قوله: (كن) حرف يدل على جمع المؤنث وليست اسماً مضمراً، شأنها في ذلك (تاء) التأنيث في قولك: قامت وقعدت هند، وقيل: (النون) اسم مضمّر وهو فاعل، ومن هذا قولهم: أكلوني البراغيث.

واستشهد العكبري ببيت الشعر السابقين، وأجاز العكبري وجهاً آخر في إعراب الحديث، في قوله: (فكن أمهاتي يحثنني) بأن تكون (النون) اسم كان (وأمهاتي): بدلاً منه^(٣). ولقد تعرض النحاة لهذه القضية منذ سيبويه حيث يقول:

(واعلم أن من العرب من يقول: ضربوني قومك، وضرباتي أخواك، فشبهوا هذا بالتاء التي يظهرونها في (قالت فلانة)، وكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث، وهي قليلة، أما في

(١) التبيان في إعراب القرآن: ٤٥٣/١.

(٢) التبيان في إعراب القرآن: ٩١١/٢.

(٣) إعراب الحديث النبوي: ٢٨، ٢٩، ٣٩، ٤٠.

قوله جل ثناؤه: (وأسرّوا النجوى الذين ظلموا) فإتّما يجيء على قبل
وعكته قال: انطلقوا ففيل له: من؟ فقال: بنو فلان، فقوله جل وعز:
(وأسرّوا النجوى الذين ظلموا) على هذا فيما زعم يونس (١).
وفي قول الشاعر: (٤)

ولكن ديا في أبوه واه
بحوران يعصرن السليط أقاربه

وقال الأعم: الشاهد في قوله (يعصرن) فأتى بضمير الأقارب في
الفعل وهو مقدم على لغة من ثنى الفعل وجمعه مقدماً، ليدل على أنه
لاثنين أو لجماعة، كما تلحقه علامة التأنيث دلالة على أنه مؤنث
والشائع في كلامهم إفراده، لأن ما بعده من ذكر الاثنين والجماعة عن
تثنية وجمعه، وأما تأنيثه فلازم، لأن الاسم المؤنث لا تبس بفعل
المذكر. (٥)

وقال الزمخشري في الآية (ثم عموا وصموا كثير منهم) قال:
(كثير منهم) بدل من الضمير أو على قولهم أكلوني البراغيث، هو خبر
مبتدأ محذوف: أي أولئك كثير منهم (٦).

وقال في الآية الكريمة: (وأسرّوا النجوى الذين ظلموا)، قال: أبدل
(الذين ظلموا) من واو (وأسرّوا) إشعاراً بأنهم الموسومون بالظلم
الفاحش فيما أسروا به، أو جاء على لغة أكلوني البراغيث، أهو

(١) الكتاب لسيبويه: ٤٠/٢.

(٤) البيت للفرزدق، ديوانه: ٤٦/١ انظر د. حنا حداد معجم شواهد العربية
رقم ١٦٦

(٥) انظر إعراب الحديث النبوي: ٢٩، هامش (٢)

(٦) الكشف للزمخشري: ٦٣٤/١



منصوب المحل على الذم أو هو مبتدأ خبره (وأسروا النجوى) قدم عليه، والمعنى: هؤلاء أسروا النجوى فوضع المظهر موضع المضمّر تسجيلاً على فعلهم بأنه ظلم^(١).

أما ابن مالك فيقول "اللغة المشهورة تجري الفعل من علامة تنثية وجمع عند تقديمه على ما هو مستند إليه، استغناء بما في المسند إليه من العلامات نحو: حضر أخوك، وانطلق عبيدك، وتبعهم إمامك.

ومن العرب من يقول: حضرا أخواك، وانطلقوا عبيدك، وتبعهم إمامك، والسبب في هذا الاستعمال أن الفاعل قد يكون غير قابل لعلامة تنثية ولا جمع كـ(مَنْ) فإذا قصدت تنثيته أو جمعه، والفعل مجرد، لم يعلم القصد، فأراد أصحاب هذه اللغة تمييز فعل واحد من غيره، فوصلوه، عند قصد التنثية والجمع بعلاقتيهما، وجردوه عند قصد الإفراد، فرفعوا اللبس، ثم ألزموا ذلك فيما لبس فيه، ليجري الباب على سَنَن واحد^(٢). ويقول الفراء: (ثم عموا وصموا كثير منهم)، فقد يكون رفع الكثير من جهتين، إحداهما أن تكرر الفعل عليها: عمى وصم كثير منهم، وإن شئت جعلت (عموا وصموا) فعلاً للكثير، كما قال الأعرج:

.....

يلومونني في اشتراء النخيل

(١) الكشف للزمخشري: ٥٦٢/٢.

(٢) شواهد التوضيح والتصحيح: ١٩١، ١٩٢، ١٩٣.

(٣) في شرح أشعار الهذليين ٧٣/١ أنظر د.حنا حداد شواهد النحو الشعرية

رقم ١٠٧٤، البيت في وصف ظبية، المرد: الغض من ثمر الأراك،

النور: دخان الشحم يعالج به الوشم، الأدماء: من الأدمة وهي في

الظباء لون مشرب بياضاً.



وهذا لمن قال: قاموا قومك، وإن شئت جعلت الكثير مصدراً فقلت
أي ذلك كثير منهم، وهذا وجه ثالث، ولو نصبت على هذا المعنى كان
صواباً، ومثله قول الشاعر: (أبو ذؤيب الهذلي): (٣)

كلون النور وهي أدماء سارها

وسود ماء الرد لهاها فلونه

ومثله قول الله تبارك وتعالى: (وأسروا النجوى الذين ظلموا)، إن
شئت جعلت (وأسروا) فعلاً لقوله (لاهيّة قلوبهم وأسروا النجوى) ثم
تستأنف (الذين) بالرفع، وإن شئت جعلتها خفضاً على نعت الناس في
قوله تعالى: (اقترب للناس حسابهم)، وإن شئت كان رفعاً كما يجوز في
(ذهبوا قومك) (١).

وسميت هذه اللغة أكثر من تسمية، فذكر ابن هشام أنها لغة طيء
أو أزد شنوءة، أو بلحارث (٢)، وسماها النحويين (لغة أكلوني البراغيث)
(٣)، وسماها ابن مالك (لغة يتعاقبون فيكم ملائكة) (٤).

مما سبق تبين أن للعلماء في مثل هذه التراكيب رأيين:
الأول: أنها إحدى لغات العرب الذين يلحقون علامات التنثية والجمع
بالفعل وإن تقدم.

الثاني: أنها ليست علامات للتنثية أو الجمع إنما هي ضمائر تعرب
حسب موقعها في الجملة، ويعرب ما بعدها بدلاً أو غير ذلك.

(١) معاني القرآن: ٣١٦/١، ٣١٧.

(٢) مغنى اللبيب: ٧٨ ٤.

(٣) همع المواقع، ٢٥٦/٢، وشرح الأشموني: ٣٠٤/١.

(٤) تسهيل الفوائد: ٤٤.



ولو طبقنا هذين الرأيين على قوله تعالى: (وأسروا النجوى الذين ظلموا) لوجدنا إعرابها كما يلي:
أولاً: لغة (أكلوني البراغيث):

الواو في (وأسروا): علامة للجمع، وهو حرف لا محل له من الإعراب.
الذين: فاعل "أسروا".

ثانياً: على رأي من ينكر هذه اللغة أو يضعفها:
أسروا: فعل وفاعل.

* الذين: يجوز في إعرابها عشرة أوجه^(١)، نذكر منها:-

(١) بدل من (الواو) في (وأسروا).

(٢) مبتدأ مؤخر خبره: (وأسروا).

أما الدكتور خليل عمايره فإنه يقول^(٢):

"والذي نراه أن هذه حقاً لغة من لغات العرب شائعة كثيرة الشواهد مؤيدة بما جاء في القرآن والحديث والشعر وأصلها (أكل براغيث إياي = ف+فا+مف) = جملة توكيدية فعلية (محايدة). تحولت إلى أكل البراغيث إياي، لتوكيد الفاعل، ثم تحولت إلى: أكلوا البراغيث إياي، تحول الاسم الظاهر إلى ضمير. ثم تحولت إلى أكلوني البراغيث، تقدم الضمير ليلتصق بالفعل".

(١) ذكر هذه الأوجه العشرة والوجه الآخر ابن هشام في مغنى اللبيب، ٤٧٩، ٤٨٠.

(٢) في التحليل اللغوي: ٢٥٧.

مسألة: اقتران جواب الشرط بالفاء في التركيب الشرطي، بسن الشعر والحذف

لقد أوجب جلّ النحاة اقتران جواب الشرط بـ (الفاء) حيث لا يصلح أن يكون شرطاً، أما إذا حذفت فللضرورة الشعرية، وقد وردت الفاء محذوفة في شواهد العكبري، من آيات وأحاديث وشعر، ومن هذه الشواهد ما يلي:

١- قوله تعالى^(١): (كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيراً الوصية للوالدين والأقربين بالمعروف حقاً على المتقين).

٢- وفي الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم قال^(٢) (من يكلؤنا الليلة لا نرقد عن صلاة الفجر).

٣- قول الشاعر^(٣):

من يفعل الحسنات الله يشكرها **والشرب بالشر عند الله مثلاً**

وفي حديث العكبري عن إعراب الآية الكريمة قال^(٤): وأما قوله: (إن ترك خيراً) فجوابه عند الأخفش (الوصية) وتحذف الفاء، أي فالوصية للوالدين، فالوصية على هذا مبتدأ و (للوالدين) خبره.

وقال غيره: جواب الشرط في المعنى ما تقدم من معنى كتب الوصية، كما تقول: أنت ظالم إن فعلت.

(١) سورة البقرة الآية: ١٨٠.

(٢) إعراب الحديث النبوي: ٥٢.

(٣) ينسب لحسان بن ثابت، ولابنه عبد الرحمن: الكتاب لسيبويه: ٦٥/٣ وغيره.

(٤) التبيان في إعراب القرآن: ١٤٦/١، ١٤٧.



ويجوز أن يكون جواب الشرط معنى الإيصاء، لا معنى الكتب، وهذا مستقيم على قول من رفع الوصية بكتب وهو الوجه.

وقال في إعراب الحديث السابق الذكر (من يكلؤنا....) قال^(١): التقدير لأن لا نرقد، فلما حذف اللام وأن رفع الفعل، ويجوز أن يروى بالنصب على أن يكون جواب الاستفهام كما قال تعالى: (من ذا الذي يقرض الله قرضاً حسناً فيضاعفه له)^(٢)، إلا أنه حذف الفاء كما قال الشاعر:

من يفعل الحسنات الله يشكرها.....).

ومن الذين وجدتهم قد اهتموا بهذه المسألة وعارضوا النحويين في أقوالهم في حذف الفاء من جواب الشرط إذا كان جملة اسمية أو طلبية مخصوص بالضرورة الشعرية، ابن مالك، ولقد أورد في كتابه (شواهد التوضيح والتصحيح) كثيراً من الأحاديث وبعض الشواهد القرآنية.

يقول^(٣): "..... وليس مخصوصاً بها، بل يكثر استعماله في الشعر، ويقل في غيره، فمن وروده في غير الشعر، ما تضمنه الحديث المذكور^(٤) قراءة طاووس: (ويسألونك عن اليتامى قل أصلح لهم خير)^(٥)

(١) إعراب الحديث النبوي: ٥٢.

(٢) سورة البقرة آية: ٢٤٥.

(٣) شواهد التوضيح والتصحيح: ١٣٣، ١٣٤.

(٤) الحديث الذي أشار إليه أورده مثل هذا الكلام وفيه (إنك إن تركت ولدك أغنياء خير من أن تتركهم عالة).

(٥) سورة البقرة آية: ٢٢٠. وقرأ طاووس (قل إصلاح إليهم) البحر المحيط



أي أصلح لهم فهو خير وهذا وإن لم يصرح بأداة الشرط، فإن الأمر مضمن معناها، فكان ذلك بمنزلة التصريح بها في استحقاق جواب، واستحقاق اقترانه بالفاء لكونه جملة اسمية، ومن خصّ هذا الحذف بالشعر حاد عن التحقيق وضيق حيث لا تضيق، بل هو في غير الشعر قليل وهو فيه كثير.

وأورد عدة أبيات شعرية شواهد على ما يقول. ثم قال (١):

"وإذا جاز حذف الفاء والمبتدأ معاً، فحذفها والمبتدأ غير محذوف أولى بالجواز."

ومن الأحاديث التي أوردها ابن مالك:

(... البينة وإلا حد في ظهرك) (٢) والأصل أن يقال: (وإلا فجزأوك حد في ظهرك). وحديث (فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها) (٣)، وفي هذا الحديث حذف (الفاء) من جواب الشرط، مع أن جملة الجواب طلبية، والأصل أن يقال: وإلا فاستمتع بها.

ولمزيد من الإيضاح أقول إن النحاة قد جعلوا (الفاء) مقترنة بالجواب وجوباً، إذا كان ذلك الجواب لا يصلح أن يكون شرطاً، وحصرها ذلك في ست حالات، حيث تكون جملة جواب اسمية أو طلبية، أو مقترنة بحرف تنفيس، أو مقترنة بحرف نفي غير (لا) و(ما)، أو مقترنة بـ(قد)، أو مصدره بفعل جامد (٤).

(١) شواهد التوضيح والتصحيح: ١٣٣ إلى ١٣٦.

(٢) شواهد التوضيح والتصحيح، ١٣٣.

(٣) المرجع السابق: ١٣٣.

(٤) همع الهوامع: ٣٢٧/٤.



وأضاف ابن هشام في المغني حالة سابعة لجملة الجواب التي يلزم اقترانها (بالفاء) وهي أن تقترب بحرف له الصدارة، مثل ربنا ظاهرة أو مقدرة^(١).

ويدخل في نطاق الجملة الاسمية ما أشار إليه سيبويه في كتابه وقال: إن تأنى فأكرمك، أي فأننا أكرمك^(٢). ومذهب سيبويه في مثل هذا المثال أن جملة (فأكرمك) خبر لمبتدأ مضمرة، فهي جملة اسمية، ولذلك لزمها (الفاء) عندما وقعت جواباً للشرط.

واختلف النحويون في جواز حذف هذه (الفاء) على ثلاثة أقوال^(٣):

الأول: يجوز حذفها ضرورة واختياراً، نقله أبو حيان عن بعض النحويين وخرج عليه قوله تعالى: (وإن أظعموهم إنكم لمشركون).

الثاني: يجوز حذفها في الضرورة ويمتنع في السعة، وهو مذهب سيبويه.

الثالث: المنع في الحاليين، وينسب إلى المبرد، وأنه زعم في قوله: (من يفعل الحسنات الله يشكرها).....

إن الرواية: من يفعل الخير فالرحمن يشكره.

وخلاصة القول، أن النحويين أوجبوا اقتران الشرط ب(الفاء) حيث لا يصلح أن يكون شرطاً، وإذا حذفت فللضرورة الشعرية، إلا ما كان من

(١) مغني اللبيب: ٢١٨.

(٢) الكتاب لسيبويه: ٦٩/٣.

(٣) همع الهومع: ٣٢٨/٤.



ابن مالك فإنه أجاز حذفها في الشعر والنثر، وكله فصيح وإن كان في الشعر أكثر.

ولكن قواعد النحويين هذه اصطدمت بنصوص صحيحة تنقضها، ومن ذلك عدم اقتران جواب الشرط (بالفاء) مع أنه جملة اسمية وذلك في قوله تعالى: (وإن أطعموهم إنكم لمشركون) وقوله تعالى: (... إن ترك خيراً الوصية للوالدين).

لذا فقد تعسف النحاة توجيهات وتعديلات بعيدة لهاتين الآيتين لتستقيما مع قواعدهم، فجعلوا الأولى على تقدير قسم محذوف قبل الشرط وجملة (إنكم لمشركون) جواب القسم، وجواب الشرط محذوف اكتفاء بجواب القسم^(١).

وجعلوا جواب الشرط في الآية الثانية محذوفاً وتقديره: إن ترك خيراً فليوص...^(٢)، ولا يخفى ما في هذه التأويلات من تعسف ظاهر، مع وجود شواهد على حذفها في القرآن والحديث والشعر.

وبعد هذا العرض فإني أرى أن قواعد النحاة تهتز أمام الشواهد القرآنية التي ذكرناها، فضلاً عن شواهد الحديث والشعر، وهذا مما يجعلني أميل إلى رأي ابن مالك والكوفيين في جواز حذف الفاء اختياريًا، وجواز اقترانها بالماضي إذا دل على وعد أو وعيد^(٣).

مسألة حالة الرفع في الأفعال الخمسة

(١) مغنى اللبيب: ١٣٥، ٣١١، ٨٣٨.

(٢) مغنى اللبيب: ١٣٣.

(٣) قواعد التوضيح: ١٣٣ وما بعدها، وشرح الكافية ٢/٢٦٣.



الأصل في الأفعال الخمسة إذا لم يسبقها ناصب أو جازم أن ترفع بالنون، ولكننا نجد أحياناً في الكلام الفصيح قد حذفت في مواضع وحققها أن تثبت. ومما وجدته في كتاب العكبري من هذا الحذف، شواهد قرآنية، وحديثية، وشواهد شعرية، ومن هذه الشواهد ما يلي:

١- الشواهد القرآنية، قوله تعالى^(١): (أَتَحَاجُونَنِي فِي اللَّهِ) على قراءة نافع وابن عامر.

٢- شواهد في الحديث النبوي، في حديث عبد الله بن عمرو بن العاص قال^(٢): (إنهم كانوا عباداً يعبدوني).

٣- شواهد شعرية، قال الشاعر^(٣):

كل له نية في بفس صاحبه بنعمة الله تليكم وتقلونا
وقال آخر^(٤):

تراه كالتفام يعمل مسكاً يسوء الفاليات إذا قلني

في الشواهد السابقة وقعت فيها كلمات حذفت منها نون الرفع رغم أنه لا يوجد سبب في الظاهر يدعو لذلك، ولقد تعرض النحاة لهذه الظاهرة، فحاول بعضهم البحث عن توجيهاً أو تعليل نحوي لهذه الظاهرة بعد أن ثبتت لهم صحة الرواية.

(١) سورة الأنعام آية: ٨٠.

(٢) إعراب الحديث النبوي للعكبري: ١١٩.

(٣) البيت للفضل بن العباس اللهبي، ورد في إعراب الحديث النبوي،

ص ١١٩، وفي التبيان في إعراب القرآن: ٥١٣.

(٤) البيت لعمر بن معد يكرب الزبيدي، إعراب الحديث

النبوي: ١٢٠. الثغام: نبت له نور أبيض يشبه به الشيء، يعمل: يطيب

شيء بعد شيء.



أما بعضهم الآخر، فقد حاولوا رصد هذه الظاهرة من خلال النصوص الصحيحة الموثقة، وعدّوها من قبيل العربية الفصيحة وبحثوا لها عن نظائر في منشور الكلام ومنظومة.

وموقف العكبري - من خلال كتابيه، التبيان، وإعراب الحديث، يسائر مواقف الفئة الأولى، أي الذين بحثوا عن توجيه وتعليل نحوي لمثل هذه الظاهرة. وفي معرض حديثه عن الآية في قوله تعالى: (أتحاجونني) قال^(١): (يقرأ بتشديد النون على إدغام نون الرفع في نون الوقاية، والأصل (أتحاجونني)).

ويقرأ بالتخفيف على حذف إحدى النونين وفي المحذوفة وجهان: أحدهما: هي نون الوقاية، لأنها الزائدة التي تحصل بها الاستثقال وقد جاء ذلك في الشعر.

والثاني: المحذوفة نون الرفع، لأن الحاجة دعت إلى نون مكسورة من أجل الياء، ونون الرفع لا تكسر، وقد جاء ذلك في الشعر كثيراً، واستشهد قول الشاعر:

بنعمة الله تليكم وتقلونا

أي تقلوننا، والنون الثانية هنا ليست وقاية بل هي من الضمير وحذف بعض الضمير لا يجوز، وهو ضعيف أيضاً، لأن علامة الرفع لا تحذف إلاّ بعامل.

(١) التبيان في إعراب القرآن: ٥١٢/١، ٥١٣.



وفي معرض حديثه عن قول الرسول (صلى الله عليه وسلم): (يعدونني) قال^(١): " الرواية بنون واحدة، والأصل (يعدونني) إذ لا سبب لحذف النون، ويحتمل وجهين:

أحدهما: أن تشدد النون فتكون كقوله تعالى (أتحاجوني في الله) فتدغم النون بالنون، والثاني: أن تكون النون خفيفة فتكون قد حذفت إحدى النونين كما قال الشاعر، وأورد البيهقيين.

ومن خلال البحث وجدت شواهد من الحديث النبوي على مثل هذه المسألة في كتب من اهتموا بإعراب الحديث وشرحه، ومن هذه الأحاديث:

حديث (لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا، ولا تؤمنوا حتى تحابوا)^(٢).
وحديث وفد عبد القيس، وفيه قوله: (..... شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان، وتُعطوا الخمس)^(٣).

قال السيوطي إن الزركشي قال في إعراب قوله: (وتعطوا) في الحديث أن المضارع هنا منصوب بتقدير (أن)، الناصبة بعدها^(٤). وفي إعراب الحديث: (لا تدخلوا الجنة حتى تحابوا)، ذكر السيوطي أن ابن هشام قال في تذكرته قد تعمل (لا) حملاً على (لم) كما في مثل (لا تدخلوا

(١) إعراب الحديث النبوي: ١١٩.

(٢) شواهد التوضيح والتصحيح: ١٧٣، وعقود الزبرجد: ٣٥/٣.

(٣) عقود الزبرجد: ٤٠٩/١ * ما يزال مخطوطاً لم يطبع، تحقيق، د.

سليمان القضاة.

(٤) عقود الزبرجد: ٤٠٩/١.

الجنة حتى تؤمنوا) في أحد القولين يحذف النون، وهي لغة معروفة صحيحة^(١).

أما ابن مالك في شواهد التوضيح والتصحيح، فقد نهج منهجاً آخر، فهو لم يبحث عن تعليل نحوي لحذف النون، وإنما جعل حذفها لمجرد التخفيف، وأفرد البحث الثامن والخمسين من كتابه السابق الذكر، لهذه المسألة وهو تحت عنوان (حذف نون الجمع عند اتصال ضمير المتكلم)، يقول: (حذف نون الرفع في موضع الرفع لمجرد التخفيف، ثابت في الكلام الفصيح، نثره ونظمه، فمن ثبوته في النثر قوله: لا يقرؤنا^(٢)، وقولهم (بلغنا أنك تصليهما^(٣))، وقوله: (لم تأذني له^(٤)). والأصل لا يقرؤنا، وتصلينهما، وتأذنين له. وقال: وسبب هذا

الحذف كراهية تفضيل النائب عن المنوب عنه، وذلك أن النون نائب عن الضمة، والضمة حذفت لمجرد التخفيف، كقراءة أبي عمرو بتسكين (راء) (يُشعركُم^(٥)) و(يأمرُكُم^(٦)) و(ينصرُكُم^(٧))، وكقراءة غيره

(١) عقود الزبرجد: ٣٥/٣.

(٢) شواهد التوضيح والتصحيح: ١٧٠ من حديث عقبة (..... فننزل بقوم لا يقرؤنا).

(٣) المرجع السابق: ١٧١، من حديث نصه (بلغنا أنك تصليهما.....).

(٤) المرجع السابق: ١٧١.

(٥) سورة الأنعام آية: ١٠٩، ونصها (..... وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون). وقرأ قومٌ بسكون ضمة الراء وقرأ باختلاسها، البحر المحيط ٢٥٩/٤.

(٦) سورة البقرة آية: ٦٧، ونصها (وإذ قال موسى لقومه إن الله يأمرُكم أن تذبحوا). وقرأ الجمهور يأمرُكم بضم الراء وعن أبي عمرو السكون والاختلاس، البحر المحيط ٣٦٤/١.



(وبعولتھن^(٢)) و (رسلنا^(٣)) بتسكين التاء واللام، فلو لم تعامل النون بما عوملت به الضمة من الحذف لمجرد التخفيف، لكان في ذلك تفضيل الناقب عن المنوب عنه.

ومن حذفها لمجرد التخفيف، قراءة الحسن (يوم يدعو كل أناس بإمامهم^(٤))، وقراءة يحيى بن الحارث الدماري (قالوا ساحران تظاهرا^(٥))، والأصل قالوا: (أنتما ساحران تظاهران، فحذف المبتدأ ونون الرفع، وأدغم التاء في الظاء^(٦)).

(١) سورة آل عمران آية: ١٦٠، وفيها (..... فمن ذا الذي ينصركم من بعده).

(٢) سورة البقرة آية: ٢٢٨، وفيها (..... وبعولتھن أحق بردهن). قرأ مسلمة ابن محارب وبعولتھن بسكون التاء فرارا من ثقل توالي الحركات وذكر أبو عمرو أن لغة تميم تسكين المرفوع، البحر المحيط ٣٠١/٢.

(٣) سورة المائدة آية: ٣٢، وفيها (..... ولقد جاءتهم رسلنا بالبينات).

(٤) سورة الإسراء آية: ٧١، ونصها في المصحف العثماني: (يوم ندعو كل أناس بإمامهم.....).

(٥) سورة القصص آية: ٤٨، ونصها في المصحف العثماني: (سحران تظاهرا.....). وقرأ الجمهور ساحران، والكوفيون سحران. وقرأ الجمهور تظاهرا فعلا ماضيا، وقرأ طلحة والأعمش اظاهرا بهمزة الوصل وشد الظاء، وقرأ محبوب عن الحسن و يحيى بن الحارث الدماري و أبو حيوة و [أو] خلاد عن اليزيد تظاهرا بالتاء وتشديد الظاء، قال ابن خالويه وتشديده لحن لأنه فعل ماض وإنما يشدد في المضارع، البحر المحيط ١٥٩/٧.

(٦) شواهد التوضيح والتصحيح: ١٧١.

والنحاة من غير من ذكرت اختلفوا في إعرابها على النحو التالي
كما جاء في همع الهوامع^(١):

الجمهور: على أنها ترفع بثبوت النون، وتنصب وتجرم بحذفها،
نحو: (فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا)^(٢).

وقيل: إن الإعراب بالالف والواو والياء، كما أنها في المثني
والجمع السالم كذلك، ورده صاحب (البسيط) بأنه لو كان كذلك لثبت
النون في الأحوال الثلاثة.

وقيل: الإعراب بحركات مقدرة قبل الثلاثة والنون دليل عليها،
وعليه الأخفش، والسهيلي، ورده ابن مالك بعدم الحاجة إلى ذلك مع
صلاحية النون له. وقيل: إنها معربة، ولا حرف إعراب فيها، وعليه
الفارسي قال: لأنه لا جائز أن يكون حرف الإعراب النون لسقوطها
للعامل وهي حرف، ولا الضمير لأنه الفاعل، ولأنه ليس في آخر الكلمة،
ولا قبله من اللامات لملازمتها لحركة ما بعدها من الضمائر من ضم
وفتح وكسر، وحرف الإعراب لا يلزم الحركة، فلم يبق إلا أن تكون
معربة ولا حرف إعراب فيها.

قال أبو حيان: (وبين هذا القول وقول الأخفش مناسبة، إلا أن
الأخفش يقول: (إن الإعراب فيها مقدر، فهو أشبه، وورد حذف هذه
النون حالة الرفع في النثر والنظم قرى: (ساحران تظاهرا)، وفي الصحيح
(لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا). وقال الشاعر:

(١) همع العومع: ١٧٥/١، وانظر شرح ابن عثيل على الألفية: ٧٨/١،
٧٩، حيث ذكر أن النون نائب عن الحركة التي هي الضمة، وناب
سقوطها عن الفتحة، والسكون في حالتي النصب والجزم.
(٢) سورة البقرة آية: ٢٤.



أبيات أسرى وتبتي تداكي وجهك بالعنبر والمسك السكى
ولا يقاس على شيء من ذلك الاختيار^(١). ومنه فأصبحوا يعلمون

كتاب الله^(٢) (٤) مهما يكن من أمر الاختلافات السابقة، والتعليقات التي ذهب إليها كل فريق، فإنها تؤكد لنا حقيقة لا ريب فيها، وهي أن النحاة لم يجزموا، ولم يتفقوا على أن النون في الأفعال الخمسة علامة رفع، والسبب في ذلك يرجع إلى وجود نصوص صحيحة في النثر والنظم، حذفت فيها النون في حالة الرفع، وثبتت في حالة النصب.

وأمام هذه الظاهرة التي تخالف قاعدة الجمهور، ذهب المتمسكون بهذه القاعدة إلى أن حذف النون في حالة الرفع لغة صحيحة في النثر والنظم، واستدلوا - كما رأينا - بقراءات القرآن وبالأحاديث الصحيحة، والأشعار.

وذهب غيرهم إلى أن النون ليست علامة إعراب في الأفعال الخمسة وبحثوا عن علامة بديلة، فقال بعضهم: إن العلامة هي الألف والواو والياء، كما في المثنى والجمع السالم، وقال آخرون، أن العلامة مقدرة قبل النون، وانفرد الفارسي بقوله: هذه الأفعال معربة. لكن ليست فيها حرف إعراب أصلاً.

وأمام هذه الاختلافات الكثيرة والأقوال الجديدة عليّ فإنني لا أستطيع أن أقف في صف أحد من هؤلاء، وإن كنت أميل إلى رأي من قال بأن حذف النون من الأفعال الصحيحة في حالة الرفع لغة صحيحة،

(١) همع الهوامع: ١٧٥/١، ١٧٦. (صاحب البسيط) هو ركن الدين حسن

ابن محمد الاسترأبادي، المتوفى ٧١٧ هجري

(٤) عقود الزبرجد في اعراب الحديث النبوي، جلال الدين السيوطي حققه

وقدم له: د. سلمان القضاة دار الجيل-بيروت/١٩٩٤. ٦٣/٢



على الرغم شيوع إثباتها في حالة الرفع، ولكن التفسير لذلك ربما يعود إلى أن القبائل التي كانت تفعل ذلك لم يؤخذ عنها في تعقيد اللغة. مسألة في العطف على اسم (إن) بالرفع قبل تمام الخبر

هذه مسألة حظيت باهتمام النحويين، وكثرت فيها الخلافات بين البصريين والكوفيين، بل بين الكوفيين أنفسهم. ومن الشواهد التي وجدت في كتاب العكبري على هذه المسألة، ما يلي:

١- شواهد قرآنية قوله تعالى: (إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر.....) (١).

٢- شواهد حديثية، حديث: (إن جبريل أو ملك... (٢)، وحديث: (إني وإياك وهذان وهذا الرآقد في مكان واحد يوم القيامة) (٣).

٣- شاهد شعري، قول الشاعر:

فمن يك أمسى بالمدينة رحله فإني وقيار بها لغريب (٤)

وإذا ما تأملنا الشواهد السابقة فإننا سوف نجد أن كلاماً من (والصابئون) في الآية، و(أو ملك) في الحديث الأول، و(هذان) كلها جاءت مرفوعة مع أنها معطوطة على اسم إن، والأصل فيها أن تكون بالرفع، وكذلك الحال في (قيار) في بيت الشعر. وقد قال العكبري في

(١) سورة المائدة آية: ٦٩.

(٢) إعراب الحديث النبوي: ٨٧ ونصه في مسند الإمام أحمد ٤٦٥/٣، (إن جبريل جاء إلى النبي (صلى الله عليه وسلم) فقال: ما تعدون من شهيد بدراً فيكم؟ قالوا: خيارنا، قال: كذلك هم خيارنا من الملائكة.

(٣) إعراب الحديث النبوي: ١٥٥.

(٤) التبيان في إعراب القرآن: ٤٥١/١. الشاهد لضابي بن الحارث، أنظر

د. حنا حداد شواهد النحو الشعرية رقم ١١٩

إعراب (والصابئون)، ويقرأ بالهمزة والنصب عطفاً على الذين، وهو شاذ في الرواية صحيح في القياس، والمشهور في القراءة الرفع وفيها أقوال، منها:

الأول - قول سيبويه: وهو أن النية به التأخير بعد خبر إن، وتقديره: ولا هم يحزنون، والصابئون كذلك، فهو مبتدأ والخبر محذوف، ومثله: "فإني وقيارٌ بها لغريب" أي: فإني لغريب وقيارٌ بها.

والثاني: أنه معطوف على موضع (إن)، كقولك إن زيداً وعمرو قائمان، وهذا خطأ، لأن خبر (إن) لم يتم، وقائمان أن جعلته خبر إن لم يبق لعمر و خبر، وإن جعلته خبر عمرو لم يبق لأن خبر، ثم هو ممتنع من جهة المعنى، لأنك تخبر بالمتنى عن المفرد.

والقول الثالث: أن (الصابئون) معطوف على الفاعل في هادوا، وهذا فاسدٌ لوجهين:

أحدهما: أنه يوجب كون الصائبون هودا، وليس كذلك.

وثانيهما: أن الضمير لم يؤكد.

والقول الرابع: أن (إن) بمعنى نعم فما بعدها في موضع الرفع، فالصابئون كذلك.

وأما في إعراب الحديث الأول فقد قال: "وقع في هذه الرواية (ملك) بالرفع، والوجه النصب عطفاً على اسم (إن).

وأما الرفع فله وجهان:

الوجه الأول: أن يكون مبتدأ، و(جاء) خبره (إن) محذوف دل عليه (جاء)، وتقديره: إن جبريل جاء أو ملك جاء.

د. فوزية القضاة
والوجه الثاني: يخرج على مذهب الكوفيين فإنهم يجيزون العطف على موضع (إن) (١).

وقال في إعراب الحديث الثاني: "وقع في هذه الرواية (هذان) بالألف وفيه وجهان.

أحدهما: أنه عطف على موضع اسم (إن) قبل الخبر، لأن موضع اسم (إن) رفع تقديره: أنا وأنت وهذان، وعليه حمل الكوفيون قوله تعالى: (والصابئون)، وحكوا عن العرب: أن زيدا وأنتم ذاهبون، وحمل سيبويه الحكاية على الغلط.

ثانيهما: أن تكون الألف في (هذان) لازمة في كل حال كما قالوا: "ضربته بين أذنيه"، وعليه حمل قوله تعالى: (إن هذان لساحران) (٢) في أحد الأقوال، فعلى هذين الوجهين يكون خبر (إن) قوله "في مكان واحد".

ويجوز أن يكون قوله: "في مكان واحد" خبر (إني وإياك) ويكون (هذان) مبتدأ، و(هذا) معطوف عليه، والخبر محذوف تقديره، وهذان وهذا كذلك (٣).

والمسألة حظيت باهتمام النحويين منذ سيبويه، وكثرت الخلافات فيها بين البصريين والكوفيين. وفيها قال سيبويه: (واعلم أن ناسا من العرب يغلطون، فيقولون إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيد ذاهبان،

(١) إعراب الحديث النبوي: ٨٧، ٨٨.

(٢) سورة طه آية: ٦٣.

(٣) إعراب الحديث النبوي: ١٥٦.



وذلك لأن معناه معنى الابتداء، فيرى أنه قال: (هم)، كما قال: (ولا سابق شيئاً إذا كان حائياً) على ما ذكرت لك.

وأما قوله عز وجل (والصابنون) فعلى التقديم والتأخير، كأنه ابتداء على قوله: (والصابنون) بعدما مضى الخبر^(١).

أما بخصوص العبارة التي وردت في كلام سيبويه (اعلم أن ناساً من العرب يغلطون)، فقد فسرهما ابن هشام بالتالي: قال: (وتوهم ابن مالك أنه أراد بالغلط الخطأ، فاعترض عليه بأن متى جوزنا ذلك عليهم زادت الثقة بكلامهم، وامتنع أن نثبت شيئاً نادراً لإمكان أن يقال في كل نادر إن قائله غلط. وقال: ومراده بالغلط ما عبر عنه غيره بالتوهم وذلك ظاهر من كلامه، ويوضحه إنشاده البيت^(٢)!

بدلي أني لست ملرك ما مضى^(٣)

وقد شارك ابن مالك في فهمه لعبارة سيبويه، الأنباري^(٤)، وأبو البقاء العكبري^(٥).

ويقول الفراء: فإن رفع (الصابنين) على أنه عطف على (الذين) و(الذين) حرف على جهة واحدة في رفعه ونصبه وخفضه، فلما كان إعرابه واحداً وكان نصب (إن) نصباً ضعيفاً - وضعفه أنه يقع على اسم ولا يقع على خبره - جاز رفع الصابنين، ولا أستحب أن أقول: (إن عبد

(١) الكتاب لسيبويه: ١٥٥/٢.

(٢) البيت لزهير بن أبي سلمى، وهو من شواهد سيبويه.

(٣) مغنى اللبيب: ٦٢٢.

(٤) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف: ١٩١/١.

(٥) إعراب الحديث النبوي: ١٥٦.



الله وزيد قائمان لتثبيت الإعراب في عبد الله، وقد كان الكسائي يجيزه لضعف إن، وقد أنشدونا هذا البيت رفعا ونصباً:

فإني وقيارا بها لفريب

أما صاحب مشكل إعراب القرآن فيقول:، قوله: (والصابئون) مرفوع على العطف على موضع إن وما عملت فيه وخبر إن منوى قبل الصابئين فلذلك جاز العطف على الموضع والخبر هو (من آمن) ينوى به التقديم فحق (والصابئون والنصارى) أن يقعا بعد (يحزنون) وإنما أحتج إلى هذا التقدير لأن العطف في أن على الموضع لا يجوز إلا بعد تمام الكلام وانقضاء اسم إن وخبرها فيعطف على موضع الجملة. وقد قال الفراء هو عطف على المضمرة في (هادوا) وهو غلط لأنه يوجب أن يكون الصائبون والنصارى يهوداً، وأيضاً فإن العطف على المضمرة المرفوعة قبل أن يؤكد أو يفصل بينهما بما يقوم مقام التأكيد قبيح عند بعض النحويين.

وقال أيضاً: وقيل: إن بمعنى نعم، وقيل: إن خبر (إن) محذوف مضمرة دال عليه الثاني، فالعطف بالصائبين إنما أتى بعد تمام الكلام وانقضاء اسم إن وخبرها وإليه ذهب، الأخفش والمبرد ومذهب سيبويه، أن خبر الثاني هو المحذوف وخبر (إن) هو الذي في آخر الكلام يراد به التقديم قبل الصائبين فيصير العطف على الموضع بعد خبر (إن) في المعنى (١).

وبعد هذا العرض المطول لآراء النحويين، فإني أوجز الخلاف بين الكوفيين والبصريين بالآتي:



أجاز الكوفيون العطف على موضع اسم (إن) قبل تمام الخبر ثم اختلفوا بعد ذلك:

فأجاز الكسائي ذلك على كل حال، أي: سواء ظهر عمل (إن) في اسمها لأنه اسم ظاهر نحو: إن زيدا وعمراً ذاهبان، أو لم يظهر لأنه مضمّر نحو: إنك وعمرو ذاهبان.

وذهب الفراء إلى أنه لا يجوز ذلك إلا فيما لم يظهر فيه عمل (إن). أما البصريون فلم يجيزوا العطف على الموضع قبل تمام الخبر على كل حال، وقد بينت سابقاً أن ابن هشام قد فهم من كلام سيبويه أنه يجيز العطف على محل اسم (إن) قبل تمام الخبر، وأن هذا العطف يسمى عطف على المعنى أو على التوهم.

وهذا الفهم يجعل شيخ مدرسة البصرة يقف في صف الكوفيين فيما نقل بعض العرب أنهم قالوا: إنك وزيد ذاهبان.

وقد احتج الكوفيون بالنقل والقياس، أما النقل ففي قوله تعالى: (إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى) حيث عطف (الصابئون) على موضع اسم (إن) قبل تمام الخبر.

وأما القياس، فقد قاسوا (إن) على (لا) وقد أجمع النحاة على جواز العطف على محل اسم (لا) قبل تمام الخبر، فقام الكوفيون (إن) عليها^(١). وأما البصريون فقد احتجوا بأنك إذا قلت: إنك وزيد ذاهبان، وجب أن يكون (زيد) مرفوعاً بالابتداء، ووجب أن يكون عاملاً في خبر (زيد) وتكون (إن) عاملة في خبر الكاف، فيجتمع عاملان في معمول

(١) يرى البصريون أن (لا) لا تعمل في الخبر مثل (إن) فلم يجتمع عاملان في معمول واحد، فأجازوا في (لا) ما لم يجيزوه في (إن).

واحد^(١)، والعاملان هما (إن) و(زيد) والمعمول هو: ذاهبان، وهذا لا يجوز.

وإني لأميل إلى ما ذهب إليه الكوفيون، لسلامته من تقدير محذوف ولوجود شواهد من القرآن والحديث ومن كلام العرب وشعرهم.

مسألة الرتبة في باب العطف

الأصل أن العاطف لا يتقدم عليه العاطف أو جزء منه، ولكن قد يرد مثل ذلك في الكلام الفصيح، ولقد وجدت في أثناء البحث شواهد من القرآن الكريم، والحديث الشريف مما ورد في كتابي العكبري تقدمت فيه همزة الاستفهام على حرف العطف (الواو) فقال (أو) أو على حرف عطف آخر.

ومن الشواهد ما يلي:

١- قوله تعالى^(٢): (أو كلما عاهدوا عهداً نبذه فريق منهم). وقوله تعالى^(٣): (ولقد آتينا موسى الكتاب..... أفكلما جاءكم رسول).

٢- حديث^(٤): (قال عمر: أو إنها في كتاب الله). في الشواهد السابقة الأصل فيها وفي أمثالها تقديم حرف العطف على الهمزة، كما يقدم على

(١) يرى الكوفيون أنه لم يجتمع عاملان في معمول واحد في هذه العبارة، لأنهم يقولون إن (إن) لا تعمل في الخبر لضعفها، وإنما يرتفع بما كان يرتفع به قبل دخولها.

(٢) سورة البقرة آية: ١٠٠.

(٣) سورة البقرة آية: ٨٧.

(٤) إعراب الحديث النبوي: ١٩٨.

غيرها من أدوات الاستفهام، نحو^(١): (وكيف تكفرون وأنتم تتلى عليكم آيات الله). ونحو^(٢): (فما لكم في المنافقين فلتين)، ونحو^(٣): (فأي الفريقين أحق بالأمن)، ونحو^(٤): (أم هل تستوي الظلمات والنور).

فالأصل إذن أن يؤتى بالهمزة بعد العاطف كما جاء بعده بأخواته فيقال مثلاً في (أفكلما) (فأكلما)، لأن أداة الاستفهام جزء من جملة الاستفهام، وهي معطوفة على ما قبلها من الجمل، والعاطف لا يتقدم عليه جزء مما عطف، ولكن خصت الهمزة بتقديمها على العاطف تنبيهاً على أنها أصل أدوات الاستفهام، لأن الاستفهام له صدر الكلام، وقد خولف هذا الأصل في غير الهمزة فأرادوا التنبيه عليه، فكانت الهمزة بذلك أولى، لأصالتها في الاستفهام.

وقد غفل الزمخشري، في معظم كلامه في الكشف، عن هذا المعنى فادعى أن بين الهمزة وحرف العطف جملة محذوفة معطوفاً عليها بالعاطف ما بعده.

وفي هذا التكلف ومخالفة للأصول ما لا يخفى. ثم قال: ابن مالك: بأن المدعى حذف شيء يصح المعنى بدونه - لا تصح دعواه حتى يكون موضع إدعاء الحذف صالحاً للثبوت، ويكون الثبوت مع ذلك، أكثر من المحذوف، وما نحن بصددده بخلاف ذلك فلا سبيل إلى تسليم الدعوى.

(١) سورة آل عمران آية: ١٠١.

(٢) سورة النساء آية: ٨٨.

(٣) سورة الأنعام آية: ٨١.

(٤) سورة الرعد آية: ١٦.



وقد رجع الزمخشري عن الحذف إلى ترجيح الهمزة على أخواتها بكامل التصدير^(١). هذا هو تفسير ابن مالك لمثل هذه الظاهرة، حيث نبه على أن الهمزة لها الصدارة لأنها أصل باب الاستفهام.

أما أبو البقاء في معرض كلامه عن الآية فإنه يقول^(٢): قال تعالى (أو كلما عاهدوا عهداً نبذه فريق منهم)، قوله تعالى (أو كلما)، الواو للعطف، والهمزة قبلها للاستفهام على معنى الإنكار، والعطف هنا على معنى الكلام المتقدم في قوله (أفكلما جاءكم رسول) وما بعده، وقيل الواو زائدة.

وقيل: هي أو التي لأحد الشينين حركت بالفتح، وقد قرى شاذاً بسكونها. وفي كلامه عن الحديث قال^(٣): قال عمر: أو إنها في كتاب الله الصواب فتح الواو، والهمزة للاستفهام كقوله تعالى (أو كلما...)، والواو هنا عاطفة وتسكينها ضعيف، وليست (أو) التي للشك، لأن تلك لا تقع إلا عاطفة وقد قرى في الشاذة (أو كلما) بسكون الواو، وذلك من تسكين المفتوح لثقل الحركة على الواو وليست هذه على هذا الوجه عطف بل هي في معنى المفتوحة. (ذكره ابن جني في المحتسب).

أما الزمخشري فإنه يرى في قوله تعالى: (أفغير دين الله يبغون)^(٤) دخلت همزة الإنكار على الفاء العاطفة جملة على جملة، والمعنى: فأولئك هم الفاسقون فغير دين الله يبغون، ثم توسطت الهمزة

(١) شواهد التوضيح والتصحيح: ١٢، ١٣.

(٢) التبيان في إعراب القرآن: ٩٧/١.

(٣) إعراب الحديث النبوي: ١٩٨.

(٤) سورة آل عمران آية: ٨٢، ٨٣.



بينهما، ويجوز أن يعطف على محذوف تقديره أيقولون فغير دين الله
يبغون^(١).

وتبقى هذه المسألة في كتب النحاة، وجدت مذهب سيبويه
والجمهور تقديم الهمزة على (الواو) و(الفاء) و(ثم) تنبيهاً على أصلتها
في التصدير، بينما تتأخر أدوات الاستفهام الأخرى عن حروف
العطف^(٢).

حتى الزمخشري الذي خالف سيبويه والجمهور، جزم برأيهم
وتابعهم في بعض المواضع، ففي قوله تعالى^(٣): (أفأمن أهل القرى)،
قال: إنه عطف على (فأخذناهم بغتة).

وقل في (أنا لمبعوثون أو آباؤنا الأولون^(٤)) - فيمن قرأ بفتح
الواو - إن (آباؤنا) عطف على الضمير في (مبعوثون)، وأنه اكتفى
بالفصل بينهما بهمزة الاستفهام، كما أنه جوز الوجهين في الموضع
الذي تقدم^(٥): (أفغير دين الله يبغون)، من سورة آل عمران.

وجلة استشهد بها ابن مالك على هذه المسألة من الأحاديث،
حديث: (أو مخرجي هم)، وخرج هذا الحديث على أن جملة الاستفهام
معطوفة على ما قبلها بالواو، وقدمت الهمزة على (الواو) تنبيهاً على
أصلتها في التصدير.

(١) الكشف للزمخشري: ٤٤١/١.

(٢) الكتاب لسيبويه: ١٨٧/٣-١٨٩، ومغنى اللبيب: ٢٢.

(٣) سورة الأعراف آية: ٩٥-٩٧.

(٤) سورة الواقعة: ٤٧-٤٨.

(٥) انظر الكشف: ٤٤١/١، ومغنى اللبيب: ٢٤.

ومن هنا نتبين مما سبق أن هناك رأيين في إعراب مثل هذا الحديث، وأمثاله مما سبق:

الأول: ما سبق من تخريج ابن مالك له، ومثل ذلك يفهم من مذهب سيبويه

والجمهور، ولكن يؤخذ على هذا المذهب تقدم بعض المعطوف، وهو همزة الاستفهام على حرف العطف، وأنه من قبيل عطف الجملة الإنشائية على الخبرية.

الثاني: هو رأي الزمخشري كما ذكرت، وهو يركز على تقدير جملة محذوفة بين الهمزة وواو العطف، وهذه الجملة المحذوفة هي المعطوف عليه وليس هنالك تقديم للهمزة على حرف العطف، لأن الهمزة جزء من المعطوف، ولأن حروف العطف تسبق أدوات الاستفهام الأخرى.

حيث قدر جملة المعطوف عليه المحذوفة وهي (معادى هم) بين الهمزة وحرف العطف ليصبح العطف عليها.

وفي هذا التكلف في التقدير لجملة محذوفة لا دليل على حذفها. وتقدير المحذوف لا يصح - كما قال ابن مالك (١) - إلا إذا وردت نصوص بإثباته من بعض المواضع بل من أكثرها لأن الأصل الذكر، والحذف فرع عليه يجئ لغرض عارض، ولما لم يتوفر لدينا أي نص صحيح تقدم فيه حرف العطف على همزة الاستفهام، نقد بطلت دعوى تقدير محذوف (١).

(١) شواهد التوضيح والتصحيح: ١٢، ١٣.



وإذا ما حاولنا أن نأخذ برأي من هذه الآراء، فإننا نأخذ برأي ابن مالك و سيبويه والجمهور، ونختاره على المذهب الآخر، أما إذا قيل: بأنه ترتب على ما ذهبوا إليه عطف جمل إنشائية على جملة خبرية، فإن المبرد قال: (وكل جملة بعدها جملة فعطفها عليها جائز، وإن لم يكن منها^(١))، فقد أجاز عطف الجمل على بعضها إطلاقاً، وربما قيل: أنه يقدم في هذا الاستنتاج خلو أمثلة المبرد من شواهد على عطف الخبر على الإشاء وعكسه.

مسألة على (الحذف) في باب النعت

هل يجوز لنا أن نحذف النعت، أو المنعوت؟ هذا السؤال سيجيب عليه النحاة عندما سنعرض لأقوالهم تالياً. أما ما يخص الشواهد في كتاب العكبري فقد وجدت منها ما يلي:

١- قوله تعالى^(٢): (وممن حولكم من الأعراب منافقون ومن أهل المدينة مردوا على النفاق لا تعلمهم نحن نعلمهم.....).

٢- حديث رفاعه أبي رافع الزُّرقي قال^(٣): (جمع الرسول صلى الله عليه وسلم قريشاً فقال: هل منكم من غيركم). ففي الآية الكريمة حذف الموصوف وإبقاء صفته، والاستغناء بها عنه، والتقدير هل منكم أحد من غيركم محذوف الموصوف (أحد) وأبقى صفته (من غيركم).

(١) المقتضب: ٢٧٩/٣.

(٢) سورة المائدة الآية: ١٠١.

(٣) أعراب الحديث النبوي: ٨٩.

والعبري في إعرابه لهذه الشواهد، يجيز حذف الصفة، ففي إعرابه للآية قال^(١): (مردوا) صفة لمبتدأ محذوف تقديره: ومن أهل المدينة قوم مردوا، وقيل: مردوا صفة (لمنافقون) وقد فصل بينهم. وفي إعرابه الحديث السابق قال^(٢): في (من غيركم) وجهان: أحدهما هي زائدة والتقدير هل فيكم غيركم، والثاني: ليست زائدة بل هي صفة لموصوف محذوف، أي: أحد من غيركم، كقوله تعالى: (ومن أهل المدينة مردوا على النفاق) أي قوم مردوا، وعلى كلا الوجهين الكلام تام.

وكما أجاز العبري حذف الموصوف فقد أجاز حذف الصفة أيضاً. ففي إعرابه للحديث^(٣): (ما من عبد يخرج من بيته إلى غدو أو رواح إلى مسجد إلا كانت خطاه خطوة كفارة وخطورة درجة).

فقد أجاز في إعراب (خطوة) ثلاثة وجوه: أحدهما أنها مبتدأ و(كفارة) خبره، وقال: وهذا جائز وإن كانت (خطوة) نكرة لأن التقدير: خطوة منها كفارة وخطوة منها درجة، فحذف الصفة للعلم بها^(٤).

وأما إذا ما عدنا إلى أقوال علم ممن اهتموا بإعراب الحديث النبوي، ألا وهو ابن مالك، فإننا نجده يتابع العبري ويجيز حذف الصفة أيضاً ففي إعرابه للحديث الذي أورده في كتابه^(٥): (انتدب الله لمن

(١) التبيان في إعراب القرآن: ٦٥٧/٢

(٢) إعراب الحديث النبوي: ٨٩.

(٣) إعراب الحديث النبوي: ١٤٨.

(٤) إعراب الحديث النبوي: ١٤٨.

(٥) شواهد التوضيح: ٣١

خرج في سبيله.....) قال^(١): ويجوز أن تكون (الهاء) في سبيله عائدة على (من) ولسبيله نعت محذوف، كأنه قيل: انتدب الله لمن خرج في سبيله المرضية.

ثم قال: فإن النعت يحذف كثيراً إذا كان مفهوماً من قوة الكلام، كقوله تعالى: (إن الذي فرض عليك القرآن لرادك إلى معاد)، أي إلى معاد أي معاد، أو إلى معاد تحبه، وكقوله: (وكذب به قومك، أي: قومك المعاندون).

وقال ابن عقيل في (شرح الألفية) يحذف النعت إذا دل عليه دليل لكنه قليل^(٢). وهو بذلك يشير إلى قول ابن مالك في الألفية: **وما من منعوت والنعت مقل يجوز حذفه، وفي النعت يقل**

وكنيت قد نقلت عن ابن مالك أنه قال في (شواهد التوضيح) إن النعت يحذف كثيراً. ويمكن التوفيق بين قوليه بأنه قرر في الألفية أن حذف النعت يكون قليلاً، ثم توفرت لديه شواهد كثيرة بعد ذلك فقرر في الكتاب الآخر (شواهد التوضيح) أنه يحذف كثيراً.

ويمكن أيضاً أنه قصد في بيت الألفية السابق أن النعت وإن كثر حذفه، إلا أن ذلك أقل من حذف المنعوت. والزمخشري أيضاً يجيز حذف الموصوف حيث يقول^(٣): (ومن أهل المدينة مردوا) على أن مردوا صفة موصوف محذوف كقوله: أنا ابن جلا.

(١) شواهد التوضيح: ٣٣-٣٤.

(٢) انظر الألفية وشرحها: ٢٠٥/٣.

(٣) الكشف للزمخشري: ٢١١/٢.



ومثله أيضاً قال صاحب مشكل إعراب القرآن حيث يقول^(١):
قوله: (مردوا) نعت لمبتدأ محذوف تقديره، ومن أهل المدينة قوم مردوا،
والمجرور خبر لمبتدأ، (ولا تعلمهم) نعت أيضاً للمحذوف.

أما السيوطي فيقول^(٢): ويقل حذف النعت مع العلم به، لأنه جيء
به في الأصل لفائدة إزالة الاشتراك أو العموم فحذفه عكس المقصود،
ومما ورد منه: (وكذب به قومك^(٣)) أي: المعاندون. و(إنه ليس من
أهلك^(٤)) أي: الناجين. والآن جئت بالحق^(٥) أي: الواضح، و(تدمر كل
شيء^(٦)) أي: سلطت عليه فلم أعط شيئاً ولم أُمْنَع^(٧) أي: طائلاً.

أما ابن هشام فقد أورد عدداً كبيراً من الشواهد القرآنية والشعرية
على جواز حذف الصفة^(٨)، مما يثبت لنا جواز حذفها كثيراً في أفصح
الكلام نثراً وشعراً.

ومما قاله ابن مالك بالاستغناء بالصفة عن الموصوف في باب
(نعم)، قال في إعراب الحديث: (ولنعم المجيء جاء^(٩)) وفي قول الملك

(١) مشكل إعراب القرآن: ١-٣٣٠.

(٢) همع الهوامع: ١٨٨.

(٣) سورة الأنعام آية: ٦٦.

(٤) سورة هود آية: ٤٦.

(٥) سورة البقرة آية: ٧١.

(٦) سورة الأحقاف آية: ٢٥.

(٧) من أبيات قائلها العباس بن مرداس وصدره

وقد كنت في الحرب ذا تدرا!

(٨) مغنى اللبيب: ٨١٨.

(٩) شواهد التوضيح والتصحيح: ١٠٧.



له (ولنعم المجيء جاء) شاهد على الاستغناء بالصلة عن الموصول أو بالصفة عن الموصوف في باب (نعم) لأنها تحتاج إلى فاعل هو (المجيء) وإلى مخصوص بمعناها وهو مبتدأ مخبر عنه ب(نعم) وفاعلها، وهو في الكلام وشبهه موصول أو موصوف ب(جاء) والتقدير: ولنعم المجيء الذي جاء، أو ولنعم المجيء مجيء جاء، وكونه موصولاً أجود لأنه مخبر عنه، وكون المخبر عنه معرفة أولى من كونه نكرة^(١).

وابن هشام يرى تقدير الموصوف (أقيس) لأن اتصال الموصول بصلة أشد من اتصال الموصوف بصفته لتلازمهما. وقد أورد ابن هشام هذا الكلام في معرض حديثه عن جواز حذف الموصوف، حيث استدل بعدد من الآيات الكريمة، والشواهد الشعرية، ثم قال: (واختلف في المقدر مع الجملة نحو: منا ظعنٌ ومنا أقام)، فأصحابنا يقدرون (موصوفاً) أي: فريق، والكوفيون يقدرون (موصولاً)، أي: الذي أو من، وما قدرناه أقيس.

وسيبيويه أجاز حذف الموصوف بدليل السماع فقال^(٢): وسمعا بعض العرب الموثوق بهم يقول: ما منهم مات حتى رأيت في حال كذا وكذا، وإنما يريد ما منهم واحد مات.

ومثل ذلك قوله تعالى جدة: (وان من أهل الكتاب إلا ليؤمنن به

قبل موته)^(٣)

(١) شواهد التوضيح والتصحيح: ١١٠.

(٢) الكتاب لسبوية: ٣٤٥/٢.

(٣) سورة النساء: ١٥٩.



ومثل ذلك من الشعر قول النابغة:

كانك من جمال بني أقيش يُقفحُ خلفَ وحيه بسيفه
أي كأنك جمل من جمال بني أقيش.

وبعد أن أورد سيبويه شواهد أخرى قال^(٢): (فكل ذلك حذف تخفيفاً، واستغناء بعلم المخاطب بما يعني. وذكر المبرد أن^(٣): (الوصف يقع على موضع الموصوف إذ كان دلاً عليه، ثم ذكر شواهد سيبويه وغيرها.

مما سبق من عرض لأقوال النحاة نتبين أن جلّ إن لم يكن كلّ النحاة ممن أوردت لهم آراء قد أجازوا حذف الصفة، وحذف الموصوف، ولكن نجد هذا عندهم بتفاوت، فمنهم من أجاز هذا الحذف بكثرة، كابن مالك ومنهم من أجاز بقلة كالسيوطي.

مسألة على (اللام) الفاصلة بين (إن) المخففة و(إن) بمعنى (ما) قد ترد (إن) مخففة، وفي هذه الحالة لا بدّ أن تدخل عليها (اللام)، للتفريق بينها، وبين (إن) التي بمعنى (ما) وفي هذه المسألة وجدت شواهد قرآنية وحديثية في كتاب العكبري ومنها:

- ١- قوله تعالى^(٤): (وإن كانت لكبيرةً).
- ٢- قول الرسول الكريم في حديث الحسن بن علي بن أبي طالب عليهما السلام^(١) (إن رسول الله (صلعم) ليبعثه).

(١) في الكتاب لسيبويه: ٣٤٥/٢، والشاهد في حذف الموصوف دلالة الصفة عليه.

(٢) الكتاب لسيبويه: ٣٤٦/٢.

(٣) المقتضب: ١٣٥/٢ - ١٣٧.

(٤) سورة البقرة الآية: ١٤٣.



وقد ذكر العكبري في (وإن كانت لكبيرة): إن المخففة من الثقيلة، واسمها محذوف، واللام في قوله (لكبيرة) عوض عن المحذوف. وقيل: فصل اللام بين (إن) المخففة من الثقيلة وبين غيرها من أقسام (إن) وقال الكوفيون: (إن) بمعنى (ما)، واللام بمعنى (إلا)، وهو ضعيف جداً من جهة أن وقوع اللام بمعنى (إلا) لا يشهد له سماع ولا قياس. واسم كان دل عليه الكلام، وتقديره: وإن كانت التولية، أو الصلاة أو القبلة^(٢).

وفي معرض كلامه عن الحديث: (إن كان رسول الله (صلعم) لبيعته) قال^(٣): الصواب فتح اللام، ورفع الفعل كقوله تعالى: (وإن كانت لكبيرة) والتقدير، وإن كان رسول الله (صلعم) لباعثاً له، وأوقع الفعل المستقبل موضع اسم الفاعل، وهذه اللام عند البصريين عوض ما لحق (إن) من الحذف لأن أصلها، أنه كان، وقال الكوفيون: (إن) بمعنى (ما) واللام بمعنى (إلا) ومثله قوله تعالى: (وإن كل لما جميع).

أما الزمخشري فإنه يرى في الآية: (وإن كانت لكبيرة) أن كان هنا زائدة، فقال^(٤): (وقرأ الزبيدي (لكبيرة) ووجهها أن تكون (كان) متزيدة كما في قوله: وجيران لنا كانوا كرام.

والأصل وإن هي لكبيرة كقولك: إن زيد لمنطلق، وقال: (وإن كانت لكبيرة) هي إن المخففة التي تلزمها اللام الفارقة والضمير في (كانت)

(١) إعراب الحديث النبوي: ٨٣.

(٢) التباين في إعراب القرآن: ١٢٤/١.

(٣) إعراب الحديث النبوي: ٨٣.

(٤) الكشف للزمخشري، ٣١٨/١-٣١٩.



دل عليه قوله: وما جعلنا القبلة التي كنت عليها من الردة أو التحويلة أو الجملة.

أما صاحب مشكل أعراب القرآن) فانه يرى رأياً آخر حيث يقول^(١): قوله: (وإن كانت لكبيرة) كبيرة خبر كان واسمها مضمرة فيها أي كانت التولية نحو المسجد الحرام لكبيرة (وإن) بمعنى (ما) والسلام بمعنى (لا).

وقال ابن هشام^(٢): وإن خفت إن نحو (وإن كانت لكبيرة) (إن كل نفس لما عليها حافظ) فاللام عند سيبويه والأكثر بين لام الابتداء أفادت- مع إفادتها تأكيد النسبة وتخليص المضارع للحال - الفرق بين إن المخففة من الثقيلة وإن النافية، ولهذا صارت لازمة بعد أن كانت جائزة، اللهم إلا أن يدل دليل على قصد الإثبات كقراءة أبي رجاء (وإن كل ذلك لما متاع الحياة الدنيا) بكر اللام أي للذي.

وزعم أبو علي وأبو الفتح: قال لي أبو علي: ظننت أن فلتاً نحوى محسن حتى سمعته يقول: إن اللام التي تصحب إن الخفيفة هي لام الابتداء، فقلت له (أكثر نحوي بغداد على هذا) وحجة أبي علي دخولها على الماضي المتصرف نحو (إن زيداً لقام)، وعلى منصوب الفعل المؤخر عن ناصبه في نحو (وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين) وكلاهما لا يجوز مع المشددة وفي الهمع يقول السيوطي^(٣): واختلف في هذه اللام: فذهب سيبويه والأخفش الأوسط والصغير، وأكثر نحاة بغداد وابن

(١) مشكل إعراب القرآن: ١١٣/١.

(٢) مغنى اللبيب: ٣٠٥، ٣٠٦.

(٣) همع الهوامع: ١٨٢/٢، ١٨٣، ١٨٤.



الأخضر، وابن عصفور إلى أنها لام الابتداء التي تدخل مع المشددة لزمت للفرق.

وذهب الفارس وابن أبي العافية والشلوبين وابن أبي الربيع: إلى أنها لام أخرى غير تلك التي اجتلبت للفرق وقال: ولا يلي المخففة في الغالب من الأفعال إلا ما كان متصرفاً ناسخاً ماضياً كان أو مضارعاً نحو: (وإن كانت لكبيرة) (وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين)، (وإن يكاد الذين كفروا) و(وإن نظنك لمن الكاذبين)، وقرأ أبي: (وإن أخالك يا فرعون لمثبورا).

وزعم ابن مالك: أنه لا يليها إلا الماضي، وأن ما ورد من المضارع يحفظ ولا يقاس عليه، قال أبو حيان: وليس بصحيح، ولا أعلم له موافقاً، وندر إيلؤها غير الناسخ في قراءة ابن مسعود (إن لبثتم إلا قليلاً).

وذهب الفراء إلى أن المخففة بمنزلة (قد) إلا أن (قد) تختص بالأفعال (وإن) تدخل عليها وعلى الأسماء.

مما سبق نجد أن النحاة اختلفوا باللام الفاصلة بين إن المخففة (وإن) بمعنى (ما)، ولكن نجد سيبويه ومعظم هؤلاء النحاة على أن اللام هي لام الابتداء اجتلبت للتفريق بين إن المخففة من الثقيلة وإن النافية، وانفرد الكوفيون بقولهم أن اللام بمعنى إلا وإن قبلها نافية.





قائمة المصادر والمراجع

- ١- إعراب الحديث النبوي، أبو البقاء، عبد الله بن الحسين العكبري، (ت ٦١٦هـ)، تحقيق عبد الإله نبهان، دمشق، مطبعة زيد بن ثابت، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.
- ٢- إعراب القرآن المنسوب للزجاجي، تحقيق ودراسة إبراهيم الأبياري، القاهرة، المؤسسة المصرية العامة للنشر.
- ٣- ألفية ابن مالك (الخلاصة) مع شرحها لابن عقيل: تحقيق محمد محيي الدين القفطي، بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر، ط ١٦، القاهرة، ١٣٩٤ - ١٩٧٤.
- ٤- انباه النحاة، الوزير جمال الدين، القفطي (ت ٦٤٦هـ)، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، القاهرة: دار الكتب، ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م.
- ٥- الإصناف في مسائل الخلاف، أبو بكر البركات، الأنباري (٥٧٧هـ)، ومعه كتاب الانتصاف من الإصناف، تأليف محمد محي الدين عبد الحميد، القاهرة، المكتبة التجارية الكبرى.
- ٦- بغية الوعاة، جلال الدين السيوطي، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، القاهرة، طبع عيسى الحلبي، ١٣٨٤ - ١٩٦٥.
- ٧- التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء العكبري، تحقيق محمد علي البجاوي، القاهرة، مطبعة عيسى الحلبي.
- ٨- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك الجياتي، تحقيق محمد كامل بركات، القاهرة: دار الكتاب العربي، ١٣٨٧ - ١٩٦٧.

٩- تفسير البحر المحيط، محمد بن يوسف بن حيان الأندلسي، تحقيق
د. عبد الرزاق المهدي، دار احياء التراث العربي، بيروت-لبنان، ط ١
١٤٢٣ هجري ٢٠٠٢ م

١٠- خزنة الأدب ولب لباب العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت
١٠٩٣هـ-)، القاهرة: دار الكتاب العربي، تحقيق الأستاذ عبد
السلام هارون، الطبعة الحديثة.

١١- شذرات الذهب، أبو الفلاح، بن العماد الحنبلي (ت ١٠٩٨هـ-)،
القاهرة، نشر مكتبة القدس، والمكتب التجاري، بيروت.

١٢- شرح الأشموني على الألفية (نهج السالك إلى ألفية ابن مالك)،
نور الدين، أبي الحسن، علي بن محمد (ت ٩٠٠هـ-)، مطبعة
عيسى الحلبي.

١٣- شرح الكافي في النحو، رضي الدين، محمد بن حسن الاسترأبادي
(ت ٦٨٦هـ-) بيروت: دار الكتب العلمية، ط ٢، ١٣٩٩-١٩٧٩ م.

١٤- شرح المفصل، موفق الدين، يعيش بن علي، بن يعيش (ت
٦٣٤هـ-)، بيروت، عالم الكتب، القاهرة، مكتبة المثنى.

١٥- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، جمال
الدين، محمد بن عبد الله، بن مالك الجياني (ت ٦٧٢هـ-)، تحقيق
محمد فؤاد عبد الباقي، القاهرة، نشر مكتبة العروبة، مطبعة لجنة
البيان العربي، ١٣٧٦-١٩٥٧ م.

١٦- عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوي، على مسند الإمام
أحمد، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ-)، حققه وقدم له د.
سلمان القضاة، دار الجيل-بيروت ١٤١٤ هجري ١٩٩٤ م.



١٧- في التحليل اللغوي، د. خليل عميرة، الأردن: الزرقاء، مكتبة المنار.

١٨- الكتاب لسبويه، عمرو بن عثمان، قنبر (١٨٠هـ)، تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧.

١٩- الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل، أبو القاسم، جار الله الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، بيروت، لبنان: دار المعرفة.

٢٠- الكشف عن وجوه القراءات السبع، مكّي، بن أبي طالب القيسي، طبعة دمشق.

٢١- اللمع في العربية، أبو الفتح بن جني، تحقيق د. حسين محمد شرف، القاهرة، نشر عالم الكتاب، ط ١، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٢٢- المدارس النحوية، د. شوقي ضيف، طبع ونشر دار المعارف بمصر، ط ٢، ١٩٧٦م.

٢٣- مسند أحمد وبهامشه منتخب كنز العمال، الإمام أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ)، القاهرة، المكتب الإسلامي للطباعة والنشر، ط ٢.

٢٤- مشكل إعراب القرآن، مكّي، بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ)، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، بيروت، مؤسسة الرسالة.

٢٥- معاني القرآن، أبو زكريا، يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧هـ)، تحقيق يوسف أحمد نجاتي ومحمد علي نجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط ٢.

٢٦- معجم شواهد النحو الشعرية، د. حنا حداد، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض، السعودية، ط ١، ١٤٠٤هـ جري ١٩٨٤م.



٢٧- مفتي اللبيب عن كتب الأعراب، ابن هشام، الأنصاري (٧٦١هـ)، تحقيق مازن مبارك ومحمد علي حمد الله، ومراجعة سعيد الأفغاني، بيروت: طبع وتوزيع دار الفكر، ط ٥، ١٩٧٩م.

٢٨- النشر في القراءات العشر، محمد بن محمد الدمشقي (ابن الجزري، ت ٨٣٣هـ)، تحقيق الشيخ محمد أحمد دهان، دمشق، مطبعة التوفيقية، ١٣٤٥هـ.

٢٩- نكت الهميان في نكت العميان، صلاح الدين الصفدي (ت ٧٦٤هـ)، تحقيق أحمد زكي بك، مصر، المطبعة الجمالية، ١٣٢٩ - ١٩١١م.

٣٠- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، شمس الدين، أحمد بن خلكان، (ت ٦٨١هـ)، تحقيق د. إحسان عباس، بيروت: دار الثقافة.

٣١- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جمال الدين السيوطي، (ت ٩١١هـ)، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، الكويت: دار البحوث العلمية.